تطور الزراعة المصرية في نصف قرن

لحضرة صاحب العزة بطرس باسيلي بك

مدير عام مصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع

بوزارة الزراعة

معالي الوزير ، سيداتي ، سادتي :

اعتادت الشركات ورجال الأعمال وغيرهم أن يعدوا في نهاية كل عام قوائم جرد لما في حوزتهم ، ويضعوا حساباً ختامياً للعام المنصرم ، وميزانية للعام الجديد ، وقد بدا لي — ونحن نبدأ هذا العام الشطر الثاني من القرن العشرين — أنه من واجب رجال الشطر الأول أن يعدوا قوائم جرد وحساب ختامي للتطورات التي حدثت في وقتهم ، ووقع على كاهلهم قسط وافر منها ، وأن يقدموا هذه القوائم وهذا الحساب الختامي إلى المخضرمين منا ، وإلى أولادنا رجال الشطر الثاني من هذا الجيل الذين تنتقل إليهم عهدة الإصلاح ، وأن تصحب ذلك ميزانية ترسم فيها السياسة التي تتبع في التطورات القابلة ، حتى تسير سفينة الإصلاح في الاتجاه الصائب .

وقد أجابت جمعية خريجي المعاهد الزراعية اقتراحي هذا ، فدعت إلى سلسلة محاضرات عن تطورات الزراعة المصرية ، وحبذا لو أخذت الهيئات الأخرى بهذا الاقتراح ، واستمعنا لتطورات مصر في نواحي التجارة والصناعة والاقتصاد والأدب والصحافة وما إلى ذلك .

وقد وقعت في الشرك باقتراحي هذا ، إذ عهد إلي أن أحاضركم اليوم عن تطورات الزراعة المصرية عامة ، وهو موضوع متشعب ، قد لا أستطيع الوفاء بحقه في الوقت المحدد الذي تسمح به المحاضرة عادة . وقد جاد بنجدتي إخواني العاملين معي في قسم

الإحصاء، فأعدوا لى عدة قوائم إحصائية لما يمس الزراعة من نواحيها المختلفة. وهذه القوائم — إلى جانب التعداد الزراعى الذى يجرى فى الوقت الحاضر — ستتخذ أساساً لعدة دراسات اقتصادية، أرجو أن تنشر نتائجها تباعاً. واكتفى اليوم بالتطورات البارزة التى تتبين من استقراء هذه الإحصاءات وتتبع الخطوات التى سارت فيها نهضتنا الزراعية.

لقد سارت نهضتنا الزراعية فى النصف الأول من هذا الجيل فى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى فى نهضتنا الزراعية

(النهضة الاقتصادية)

كانت المرحلة الأولى فى النهضة تتجه أكثر ما تتجه إلى الناحية الاقتصادية البحتة، وكانت عدتها مشروعات الرى، التى وضع نواتها محمد على الكبير، بإقامة القناطر الخيرية وفحت الترع الصيفية. وقد تمت مشروعات جسيمة للرى فى عهد الخديوى عباس الثانى ففى سنة ١٩٠٢ تم تشييد خزان اسوان وشيدت قناطر أسيوط وقناطر زفتى، وفى عام ١٩٠٦ بدأ العمل فى إقامة قناطر إسنا، وأجريت التعلية الأولى لخزان اسوان من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢، وقد توالت أعمال الرى حتى يومنا هذا، فتم بناء خزان مكوار « ١٩٢٠ إلى ١٩٢٥ » وقناطر فؤاد الأول بنجع حمادى « ١٩٢٧ إلى ١٩٣٠ »، وأجريت التعلية الثانية لخزان اسوان « ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ »، وتم بناء خزان جبل الأولياء وأجريت تقوية قناطر أسيوط « ١٩٣٤ إلى ١٩٣٨ »، وشيدت قناطر محمد على لتحل محل القناطر الخيرية.

وقد صحب هذه المشروعات الكبرى إنشاء طلمبات لرفع المياه وتسهيل الرى وفحت الترع، كما أنها استدعت إنجاز عدة مشروعات لتحسين صرف الأراضى، حتى لا يؤدى تشبعها بالماء وتراكم الأملاح فيها إلى تدهور خصبها. وإنى لا أريد الإسهاب فى سرد أعمال الإصلاح فى الرى والصرف التى أجريت خلال نصف القرن الماضى إذ أن هذا الموضوع من اختصاص رجال الرى الإفاضة فيه، رغم أهمية هذه الأعمال فى نهضتنا الزراعية، وظهور أثرها فى ازدياد رقعة الأرض التى نزرعها، وتوفير المياه

لها ، وازدياد المزروعات بتحويل أراضى الحياض إلى أراضى المشروعات ، ورفع غلة الفدان من الأرض التى يتحسن صرفها .

ولم يقتصر النهوض الاقتصادى بالزراعة على مشروعات الرى والصرف ، فقد زادت العناية فى أواخر الربع الأول من هذا القرن بموضوع التمويل الزراعى ، فوضع فى سنة ١٩٢٣ قانون للتعاون الزراعى ، وأخذت الجمعيات التعاونية تشب وتتقدم فى خدمة الزراعة اقتصادياً واجتماعياً ، كما أنشىء بنك للتسليف الزراعى عام ١٩٣١ يؤدى للزراع خدمات جليلة . وإلى جانب ذلك عنى بإنشاء أسواق للخضر والفاكهة ومراقبة أسواق الحبوب والصادرات الزراعية تنشيطاً لرواجها ، كما عنيت الحكومة بالدعاية للحاصلات الزراعية فى الأسواق الأجنبية ، وروجعت التعريفة الجمركية ، وأجور نقل الحاصلات فى السكك الحديدية لمصلحة الإنتاج الزراعى .

وقد استفادت الزراعة بالنهضة الصناعية للبلاد عقب الحرب الكبرى ، إذ أن ارتفاع المستوى العام للمعيشة يؤدى إلى رواج المنتوجات الزراعية ، وقد ظهر أثر ذلك فى تقدم زراعة الخضر والفاكهة وصناعة الألبان والمحفوظات الغذائية علاوة على رواج الحاصلات التى تقدم للصناعة خاماتها .

المرحلة الثانيـــة لنهضتنا الزراعية

(النهضة الفنية)

وإنى أنتقل إلى المرحلة الثانية فى نهضتنا الزراعية . وكانت تتجه إلى الناحية الفنية وعدتها البحوث الفنية ، التى قامت بها أولا مدرسة الزراعة ، بالاشتراك مع الجمعية الزراعية ، التى أسسها أبو الفلاح البرنس حسين كامل سنة ١٨٩٨ ، ثم توسعت فيها مصلحة الزراعة ، التى أنشئت فى ١٠ نوفمبر ١٩١٠ ، وأصبحت وزارة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ . وقد ازدهرت هذه النهضة وأمكن اجتناء ثمارها ، فى عهد فؤاد الأول ، الذى يعد بحق رائد النهضة العلمية عامة فى مصر ، وأول من عمل على تطبيق نتائج البحوث الفنية فى الزراعة فى مزارعه الخاصة ، ودعا إلى تعميم الأخذ بها . وكان من أوضح ثمار هذه النهضة استعمال المخصبات السمادية ، ومقاومة الآفات الزراعية ،

وتوليد البذور المحسنة ، والتقدم فى فلاحة البساتين ، والإهتداء إلى أفضل مواعيد لزراعة مختلف أصناف الحاصلات وأنواعها ، وفى مقادير ما يلزمها فى التسميد والرى ومسافات الغرس ، وفى وضع الأساليب المحسنة لطرق الزراعة ، كزراعة القطن بطريقة المضرب ، وزراعة الأرز شتلا ، وزراعة الذرة على خطوط . وسيتولى إخوانى الذين سيلقون المحاضرات القادمة من هذه السلسلة الإفاضة فى شرح ذلك .

لهذا أكتفى بالموضوعات العامة من هذه الأبواب .

التسميد :

لم تأخذ مصر باستعمال الأسمدة الكيميائية إلا بعد البحوث التى قامت بها الجمعية الزراعية ، بالاشتراك مع مدرسة الزراعة بالجيزة ، فى محطة التجارب الزراعية التى أنشئت عام ١٨٩٩ بالجيزة ، وكان من أثرها عناية الجمعية باستيراد هذه الأسمدة ، وانفرادها بذلك وقتاً طويلا . وقد بلغ الوارد منها ٢١٥٢ طناً عام ١٩٠٢ واطردت الزيادة حتى بلغ المستورد ١٤٨ ٦٢١ طناً فى عام ١٩٤٩

وفيما يلى بيان المستورد سنوياً من الأسمدة الكيمائية

الأسمدة الكيماوية الـــواردة من سنة ١٩٠٢ الى ١٩٤٩

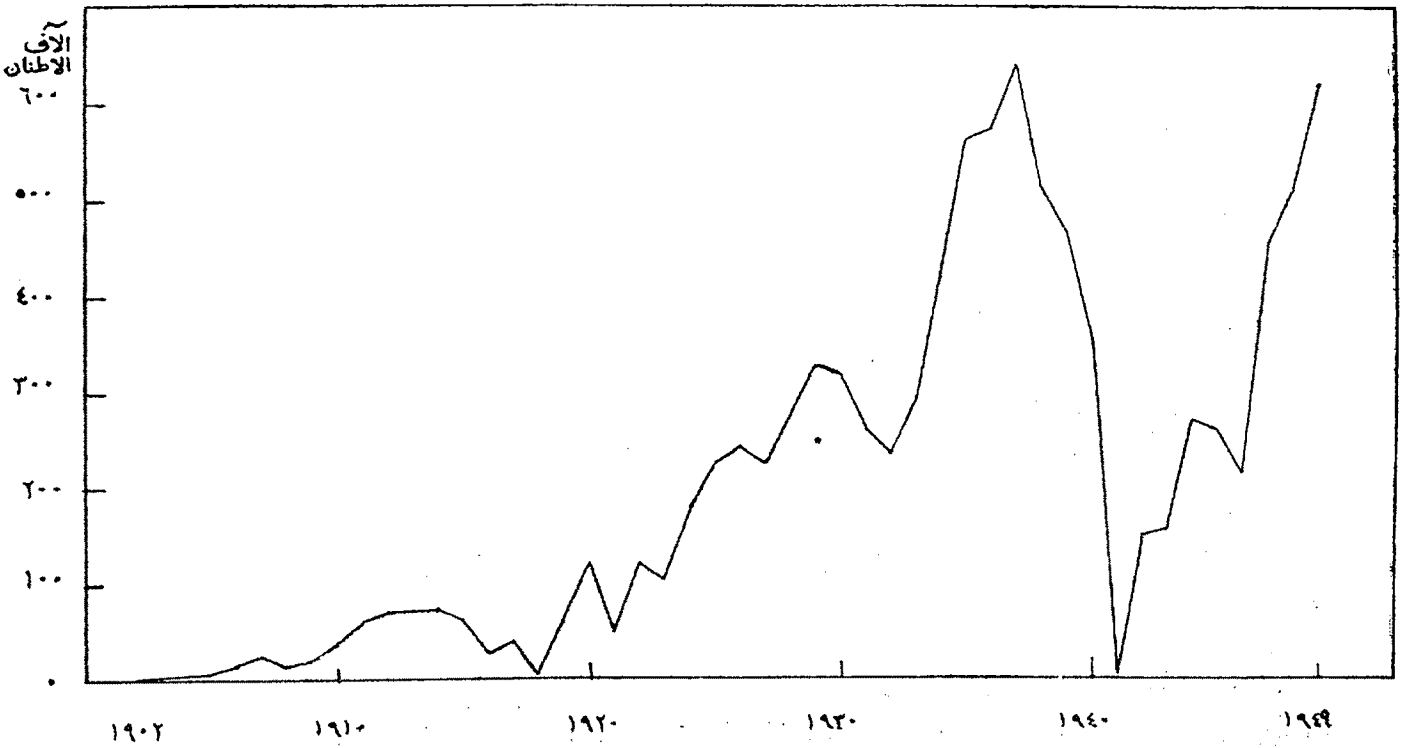

واردات الأسمدة الكيميائية

السنة	جملة المستورد	السنة	جملة المستورد	السنة	جملة المستورد
	طن		طن		طن
١٩٠٢	٢١٥٢	١٩١٨	٣٠٠٠	١٩٣٤	٤٢٢٠٠٠
١٩٠٣	٣٤٢٣	١٩١٩	٥٨٠٠٠	١٩٣٥	٥٦٢٠٠٠
١٩٠٤	٤٧٩١	١٩٢٠	١٢٠٠٠٠	١٩٣٦	٥٧٢٠٠٠
١٩٠٥	٦٢٠٤	١٩٢١	٤٤٠٠٠	١٩٣٧	٦٤٢٠٠٠
١٩٠٦	١٣٠٠٠	١٩٢٢	١١٨٠٠٠	١٩٣٨	٥١٤٠٠٠
١٩٠٧	٢٣٠٠٠	١٩٢٣	١٠٢٠٠٠	١٩٣٩	٤٧١٠٠٠
١٩٠٨	١٢٠٠٠	١٩٢٤	١٧٩٠٠٠	١٩٤٠	٣٥٨٠٠٠
١٩٠٩	٢١٠٠٠	١٩٢٥	٢٢٥٠٠٠	١٩٤١	٤٠٠٠
١٩١٠	٣٦٠٠٠	١٩٢٦	٢٤٣٠٠٠	١٩٤٢	١٤٩٠٠٠
١٩١١	٦٠٠٠٠	١٩٢٧	٢٢٥٠٠٠	١٩٤٣	١٥٧٠٠٠
١٩١٢	٧٠٠٠٠	١٩٢٨	٢٧٥٠٠٠	١٩٤٤	٢٧٠٠٠٠
١٩١٣	٧٢٠٠٠	١٩٢٩	٣٢٨٠٠٠	١٩٤٥	٢٦٠٠٠٠
١٩١٤	٧٣٠٠٠	١٩٣٠	٣١٨٠٠٠	١٩٤٦	٢١٤٠٠٠
١٩١٥	٦١٠٠٠	١٩٣١	٢٦٢٠٠٠	١٩٤٧	٤٥٨٠٠٠
١٩١٦	٢٥٠٠٠	١٩٣٢	٢٣٤٠٠٠	١٩٤٨	٥٠٩٠٠٠
١٩١٧	٣٧٠٠٠	١٩٣٣	٢٩٠٠٠٠	١٩٤٩	٦٢١٠٠٠

وقد أدى التسميد الكيميائى للزراعة المصرية خدمات كبيرة ، حتى أن مصر لتعد ثالث بلاد العالم فى مقدار ما ينال الفدان من الأسمدة الآزوتية ، كما يتضح من البيان التـــالى :

استهلاك الأسمدة الأزوتية فى بعض البلدان الزراعية لموسم ١٩٤٨ — ١٩٤٩

المرتبة	الدولة	الزمام المزروع	ما يخصها من الآزوت الصافى	معدل الفدان الواحد بالكيلو	
				ازوت صافى	مجرد امرات الصورا
		فدان	طن		
١	هولاندا	٢ ٣٤٥ ٠٠٠	٩٨ ٧٩٢	٤٢٫١٣	٢٧٢
٢	بلجيكا	٢ ٤٨٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٣٦٫٢٢	٢٣٤
٣	مصر	٥ ٨٢٢ ٠٠٠	٩٩ ٥٢٨	١٧٫١٠	١١٠
٤	بريطانيا	١١ ٨٢٩ ٠٠٠	١٨٧ ٠٠٠	١٥٫٨١	١٠٢
٥	النرويج	٢ ٠٠٩ ٠٠٠	٢٢ ٠٢٠	١٠٫٩٦	٧١
٦	سويسرا	١ ٢٠٥ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	٩٫٩٦	٦٤
٧	الدانيمارك	٦ ٤٧٤ ٠٠٠	٤٤ ٦١٥	٦٫٨٩	٤٤
٨	فرنسا	٤٩ ٣٥٠ ٠٠٠	٢٨٤ ٢٤٠	٥٫٧٦	٣٧
٩	النمسا	٤ ٦٩٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠	٥٫١١	٣٣
١٠	السويد	٨ ٣٨٤ ٠٠٠	٣٧ ٢٢٠	٤٫٤٤	٢٩
١١	ايطاليا	٢٦ ٣٩٧ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٣٫٧٩	٢٤
١٢	اليونان	٥ ٢٣٧ ٠٠٠	١٧ ٦٠٠	٣٫٢٦	٢٢
١٣	ايرلنده	٣ ٠٧٦ ٠٠٠	٧ ٢٤٥	٢٫٣٦	١٥
١٤	الولايات المتحدة	٣٣٠٠٠٠ ٠٠٠	٧٦٥ ٦٣٥	٢٫٣٢	١٥

وكان استعمال هذه الأسمدة ينصرف نحو تسميد الحبوب أكثر من غيرها من الحاصلات — وفى القطن والقصب بالوجه القبلى خاصة — ثم انتشر استعمالها فى تسميد القطن بصفة عامة ، فى شىء من المغالاة بعض الأحيان . وفى السنوات الأخيرة أخذ زراع الأرز يهتمون بتسميده ، ويجنون فائدة من ذلك . ولم يكن لهم عهد بتسميد الأرز قبل السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، فبدىء بتسميده بسلفات النوشادر ، فجاء بنتائج باهرة . ولما انقطع استيراد هذا السماد أثناء الحرب ، أجريت

تجارب تسميده بكسب بذرة القطن ، الذى توافرت مقاديره فى البلاد بعد منع تصدير البذرة ، وأثبتت التجارب فائدة الكسب فى التسميد فى حالات مختلفة .

كان الزراع قبل إدخال الأسمدة الكيميائية يعتمدون على السماد البلدى . ولا شك فى حاجة الأرض المصرية للأسمدة العضوية ، غير أن مقادير الأسمدة البلدية محدودة ، لا تكفى مختلف الحاصلات التى تزرع فى البلاد . لهذا كانت تستعمل إلى جانبها الأسمدة الكفرية ، وهذه الأسمدة كثيراً ما تحتوى على أملاح ضارة إلى جانب العناصر السمادية التى تحتويها . ولهذا اهتمت وزارة الزراعة بتنبيه الزراع إلى وجوب تحليل عينات من التلال الكفرية قبل استعمالها .

وقد أثبتت تجارب وزارة الزراعة فائدة تسميد البرسيم بالأسمدة الفوسفاتية بصفة خاصة ، وكذلك للحاصلات الأخرى إلى جانب التسميد الأزوتى فى بعض حالات التربة ، فازداد الوارد من هذه الأسمدة من ٢٢٥٥ طناً سنة ١٩٠٩ إلى ٢٢٥١٦ طناً سنة ١٩٢٣ وإلى ٨٧٠٠٠ طن سنة ١٩٣٦ . وقد أنشىء عام ١٩٣٧ مصنع لإعداد هذا السماد محليا بكفر الزيات ، وأنشىء آخر بأبى زعبل سنة ١٩٤٨ ، وبلغ انتاج المصنع الأول ٢٥٦٠٠ طن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والمتوقع أن يبلغ انتاجه ٥٥٠٠٠ طن أما المصنع الثانى فقد بلغ إنتاجه ٢٤٦٠٠ طن ، ويتوقع بلوغه ٣٥٠٠٠ طن .

ولا يخفى أن هناك شركة أقامت مصنعاً بالسويس لانتاج السماد الأزوتى ، مقدرته الإنتاجية بين ٢٠٠ و ٢٥٠ ألف طن من نترات الجير فى السنة ، كما أن مشروع كهربة خزان اسوان سيشمل إنتاج نحو ٢٠٠ الف طن من السماد الأزوتى .

ولم يهمل أمر الأسمدة العضوية وحاجة التربة إليها ، لهذا عنى بإعدادها من مياه المجارى بالقاهرة وبعض البلاد . وهذا السماد يستعمل بصفة خاصة فى تسميد البساتين كما أن هناك شركة ستعنى بتحويل القمامة إلى سماد عضوى ، وهذا عدا مقادير محدودة تنتج من المذابح وغيرها .

وقد عنيت الحكومة بفرض الرقابة على الاتجار فى الأسمدة ، حماية للزراع من غش محتوياتها أو نقص عناصرها .

توليد البذور :

كان التحسين فى البذور التى تستعمل للزراعة قبل إنشاء وزارة الزراعة يجىء اعتباطاً، إما باستيراد أصناف أجنبية، أو بانتخاب أصناف توالدت بالتهجين الطبيعى.

وقد عنى الفنيون فى الجمعية الزراعية بدراسة الصفات الوراثية لبعض محاصلاتنا، وأخذت وزارة الزراعة توالى هذه البحوث ، حتى استقر الوضع فى توليد البذور المحسنة بطرق فنية قويمة ، تعتمد على الجمع بين الصفات المرغوب فيها ، بطريق التهجين الصناعى بين الأصناف التى تتوافر فيها هذه الصفات ، مع استقصاء الصفات غير المرغوب فيها بموالاة الانتخاب والتهجين . ثم أحكمت الرقابة على البذور التى تستعمل للزراعة ، بما سن من تشريعات ، وبما وضع من أنظمة فى استكثار هذه البذور ، وفى الإشراف على الاتجار فيها ، واختبار نقاوتها ونظافتها . ونحن اليوم ننتقل خطوة جديدة فى هذه الناحية ، بما ينشأ من محطات لتنظيف البذور ، وبما يتبع فى تركيز بعض الأصناف المحسنة فى بعض الجهات ، والتدرج فى تعميمها .

أساليب الزراعة :

مما يؤخذ علينا أن تدرجنا فى هذه الناحية بطىء بالقياس إلى البلاد الأخرى ، ولكن ذلك يرجع إلى عدة عوامل ، منها أن الفلاح المصرى عتيق فى مهنته ، توارث أصول الزراعة عن أجداده ، وهو يتمسك بتقاليده . وقد أيدت التجارب الفنية صحة الكثير مما يذهب إليه عن خبرة . وهذا خلاف الحال مع الزارع فى أغلب البلاد الأجنبية ، حيث يعد حديثاً فى الزراعة ، ويتلقى أصولها بالقراءة والاطلاع والاستماع إلى الفنيين وأهل الخبرة .

وما زالت آلات الزراعة عندنا تكاد لا تختلف عما كان لدى أجدادنا الأوائل ، ويرجع ذلك إلى بساطتها ، ورخص ثمنها ، وسهولة إصلاحها وملاءمتها للملكيات الصغيرة المنتشرة لدينا . وقد حاول الفنيون الذين أحضرهم محمد على باشا لتدريس العلوم الزراعية بمدرسة بيلا إدخال المحاريث الافرنجية فلم ينجحوا ، وعملت مدرسة الزراعة بالجيزة على استعمال هذه المحاريث ، ولكن لم ينتشر استعمالها لعدة عيوب فيها ، وأنها

لا تغنى عن استعمال المحراث البلدى ، وهكذا كان نصيب أغلب الآلات الافرنجية التى أدخلت فى البلاد . غير أن محاريث « فاولر » البخارية نجح استعمالها فى استصلاح الأراضى ، فاقتناها بعض كبار الزراع ، ثم أدخلت ماكينات الدراس . وأخيراً اكتشفت الجرارات ، فلقيت إقبالا عاماً من كبار الزراع . وقد تبين من التعداد الزراعى ، الذى أجرى سنة ١٩٣٩ ، أن عدد هذه الجرارات فى البلاد ٥٤٤٠ جراراً نصفها لدى زراع تزيد ملكية الواحد منهم على مائتى فدان ، و١٨ فى المائة من هذا العدد لدى زراع يملكون ما بين المائة والمائتين من الأفدنة . وقد انقطع الوارد من الجرارات أثناء الحرب ، فلما انتهت تهافت الزراع على شرائهـــا ، فدخل البلاد حتى شهر مايو سنة ١٩٤٧ (١٩٤٨) جراراً بمتوسط ٢٥ حصاناً لكل . وورد منها ١٥٧٦ جراراً فى سنة ١٩٤٨ ، وفى سنة ١٩٤٩ ورد ١٥٤٩ جراراً ، كما استوردت عدة ماكينات للدراس ، وموتورات رش للمبيدات ، وآلات لتفريط الذرة ، وعدد قليل من الآلات الافرنجية الأخرى . وانتشر استعمال اللوريات فى نقل الحاصلات الزراعية.

وقد كانت آلات الرى أكثر تطوراً من آلات الزراعة الأخرى ، فدخل التحسين فى الساقية بوجه خاص ، كما انتشرت ماكينات الرى الافرنجية .

مقاومة الآفات :

كانت دودة القطن أول الآفات التى تطلبت علاجا ، لشدة خطرها ، وسهولة مقاومتها بجمع اللطع ، وظهرت دودة اللوز القرنفلية حوالى عام ١٩١١ ، وقد نجحت الاجراءات التى اتخذت لتسخين البذرة فى الحد من إصابتها ، واستدعى ظهورها وضع أول تشريع من تشريعات الحجر الزراعى لمنع دخول آفات جديدة إلى البلاد .

ولم يبدأ باستعمال المبيدات الحشرية إلا فى بساتين الفاكهة ، فقد بدئ بتدخين أشجار المواح ضد الحشرة القشرية عام ١٩١١ ، وتردد أصحاب البساتين فى قبـــول هذا العلاج بادىء الأمر ، ثم أقبلوا عليه كل الاقبال عندما تبينت لهم فوائده ، فأصبح يجرى سنويا ، وتبع ذلك استعمال عدة مبيدات حشرية وفطرية فى البساتين وزراعات البطيخ والخضر والأزهار ، أخصها استعمال النيكوتين ضد الندوة العسلية .

ولم يقبل زراع الحقل على استعمال المبيدات الحشرية والفطرية إلا فى حدود معينة ، إلى أن انتشرت فى العام الماضى مقاومة دودة القطن بالكيميائيات ، فاقتنع أغلب الزراع بوجوب التمشى مع المكتشفات العلمية ، وعلاج أمراض النبات بما يوصى به الفنيون ، ويرجى أن تتبين فوائد ذلك فى قابل الأيام .

المرحلة الثالثة لنهضتنا الزراعية
(النهضة الاجتماعية)

والآن — وقد ذكرت إجمالا نواحى المرحلة الثانية من نهضتنا ، وهى النهضة الفنية — أنتقل إلى المرحلة الثالثة ، التى اتجهت نحو الناحية الاجتماعية ، وقد غرس نواتها المرحوم فؤاد الأول ، بما عمل عليه من تشييد بيوت صحية لفلاحى مزارعه الخاصة ، وعنايته بهم فى ملبسهم وصحتهم وحالتهم الاجتماعية . وفى عهده سن أول تشريع تعاونى سنة ١٩٢٣ ، وأخـــذت الحركة التعاونية تنمو فى البلاد كما عملت الحكومات على العناية بالريف ، بتوفير مياه الشرب ، وردم المستنقعات ، وإنشاء المستشفيات ، وازدهرت هذه النهضة فى عهد الفاروق ، وعدتها ما أنشىء من معاهد التعليم العام ، والتعليم الزراعى ، والمجموعات الزراعية والصحية والاجتماعية ؛ وما اتبع فى توزيع الاقطاعيات الزراعيـة على المعدمين من أهالى الريف ، وما هو موضع التشريع والتنفيذ كمشروعات الضمان الاجتماعى وغيره ، وقد ظهر لهذه النهضة أثر واضح ، فيما دب من النشاط نحو رفع مجتمع الريف ، وتسابق أصحاب الأراضى إلى تنظيم مزارعهم ، وتأدية الخدمات العامة لمزارعيهم .

الحساب الختامى

أجملت فيما تقدم قائمة الجرد لنهضتنا الزراعية فى نواحيها الثلاث ، لهـــذا أقدم لحضراتكم موجزا بالحساب الختامى :

الملكية الزراعية :

كان عدد الملاك فى سنة ١٩٠١ «٩٦٧،٢٩٥» ، يملكون مساحة قدرها ٥،٠٩٧،٤٣١

فدانا ، وقد بلغ عددهم سنة ١٩٤٧ « ٢،٦٦٢،٣٥٣ » ، يملكون مساحة قدرها ٥،٩٧٩،٣٥٦ فدانا ، أى أن عدد الملاك زاد بمقدار ١،٦٩٥،٠٥٨ أما عددهم اليوم فيقرب من ثلاثة أمثال عددهم عام ١٩٠١ ، وأما مساحة ملكيتهم فقد زادت بمقدار ٨٨١،٩٢٥ فداناً . وهذه الزيادة لاتتجاوز ١٧٪ من مساحة ملكيتهم سنة ١٩٠١ ، والزيادة فى عدد الملاك وفى المساحة المملوكة مطردة سنوياً ، كما يتبين من البيان الآتى :

السنة	عدد الملاك	المساحة المملوكة
١٩٠١	٩٦٧٠٠٠	٥٠٩٧٠٠٠
١٩١٠	١٣٩٢٠٠٠	٥٤٦٤٠٠٠
١٩٢٠	١٨٠٧٠٠٠	٥٥١١٠٠٠
١٩٣٠	٢٢١٠٠٠٠	٥٧٩٠٠٠٠
١٩٤٠	٢٤٩٧٠٠٠	٥٨٤١٠٠٠
١٩٤٧	٢٦٦٢٠٠٠	٥٩٧٩٠٠٠

وبمراجعة بيانات توزيع الملكية على الفئات المختلفة ، نجد أن الزيادة العامة فى عدد الملاك ، وفى المساحة المملوكة ، جميعها تقريباً فى الفئة التى تمتلك خمسة أفدنة فأقل ، وخاصة فى الفئة التى تمتلك فداناً فأقل .

أما باقى الفئات فلم يتغير عددهم ولا المساحات المملوكة لهم ، كما يتبين من مراجعة البيان التالى لتطور الملكية الزراعية خلال النصف الأول من هذا القرن :

السنة	ملكيات فدان فأقل		ملكيات أكثر من فدان إلى خمسة	
	عدد	مساحة	عدد	مساحة
١٩٠١	(*)	—	٨١٦٠٠٠	١١٤٦٠٠٠
١٩١٠	(*)	—	١،٢٤٧٠٠٠	١٣٧٠٠٠٠
١٩١٥	٩٥٠٠٠٠	٤١٣٠٠٠	٤٦٨٠٠٠	١٠١٥٠٠٠
١٩٢٠	١١٦١٠٠٠	٤٩١٠٠٠	٤٩٧٠٠٠	١٠٥٦٠٠٠
١٩٣٠	١٥٠٦٠٠٠	٥٧٧٠٠٠	٥٤٧٠٠٠	١١٣٨٠٠٠
١٩٤٠	١٧٦٦٠٠٠	٧٢٤٠٠٠	٥٧٠٠٠٠	١١٧١٠٠٠
١٩٤٧	١٩٢١٠٠٠	٧٨٥٠٠٠	٥٨٧٠٠٠	١٢١٩٠٠٠

الملكيات الزراعية عددها ومساحاتها

١٩٠١ الى ١٩٤٧

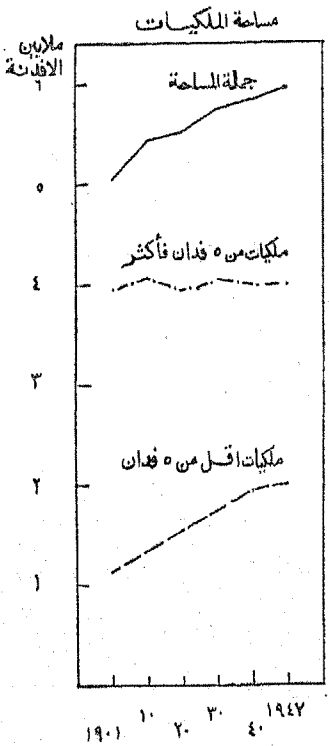

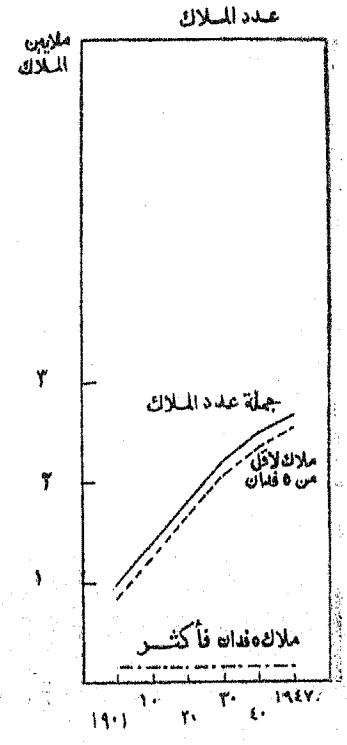

وفى البيان السابق أدرج عدد ومساحة الملكيات من فدان فأقل فى سنتى ١٩٠١ و١٩١٠ ضمن الفئة التى تمتلك لغاية خمسة أفدنة .

وفيما يلى مقارنة بين عدد الملاك والمساحة المملوكة لكل فئة فى سنتى ١٩٠١ و١٩٤٧ :

فئات الملكية	١٩٠١		١٩٤٧	
	عدد الملاك	المساحة بالفدان	عدد الملاك	المساحة بالفدان
لغاية ٥ أفدنة	٨١٦٠٠٠	١١٤٦٠٠٠	٢٥٠٧٠٠٠	٢٠٠٥٠٠٠
أكثر من ٥ — ١٠	٧٩٠٠٠	٥٥٥٠٠٠	٨١٠٠٠	٥٤١٠٠٠
» » ١٠ — ٢٠	٣٩٠٠٠	٥٤٣٠٠٠	٤٢٠٠٠	٥٦٤٠٠٠
» » ٢٠ — ٣٠	١٢٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	١١٠٠٠	٣١٨٠٠٠
» » ٣٠ — ٥٠	٩٠٠٠	٣٣٩٠٠٠	٩٠٠٠	٣٥١٠٠٠
٥٠ فدانا فأكثر	١٢٠٠٠	٢٢١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
الجملة	٩٦٧٠٠٠	٥٠٩٧٠٠٠	٢٦٦٢٠٠٠	٥٩٧٩٠٠٠

مساحة المزروعات :

أدت مشروعات الرى واستصلاح الأراضى إلى توسيع رقعة الأرض التى نزرعها . وإنى آسف لأن الإحصاءات التى لدينا لم أستطع حتى الآن الاستدلال منها على المساحات التى دخلت الزراعة فى الأعوام الأولى من هذا القرن ، لتضارب الأرقام التى تحتويها عن ذلك ، ولاختلاف الطريقة التى كانت متبعة أولا فى رصد المساحة المزروعة ، كما أن الزيادة فى مساحة الأرض المزروعة التى جاءت نتيجة لمشروعات الرى والاستصلاح كان ينقص منها ما يقتطع من أرض الزراعة فى امتداد المدن ، ولحت الترع والمصارف ، وإنشاء الطرق والمصانع وما إلى ذلك ، ولكن مساحة المزروعات المثالية زادت زيادة واضحة لتوفر الرى الصيفى وتحويل الحياض إلى مشروعات .

ويقدر الزمام الذى كان مزروعا عام ١٩٠١ بمساحة ٥،٢٦٧،٠٠٠ فدان وقد بلغ فى العام الأخير ٥،٨٠٠،٠٠٠ فدان ، أى أن الزيادة فى رقعة الأرض المزروعة لا تتجاوز ثلثاى مليون فدان .

والمساحة المزروعة فى المواسم المختلفة فى فترات كل عشر سنوات هى كما يلى :

السنوات	الموسم الشتوى	الموسم الصيفى	الموسم النيلى	الجنايين	جملة مساحة الزراعات
١٩٠١	٤٠٣٠٣٨٨	١٦٧٦١٩٠	١٥٦٤٩٧٣	١٩٧١٦	٧٢٩١٢٦٧
١٩١٠	٣٧٥٩٢١٩	٢١٨٠٩٣٩	١٧٣٩٧٨٣	٣١٩٠٣	٧٧١١٨٤٤
١٩٢٠	٣٥٢٤٤٥٩	٢٢٨١٥٠٧	١٩٧٢٤٧٣	٢٨٣٥٤	٧٨٠٦٧٩٣
١٩٣٠	٣٩٢٥٠٠٩	٢٧٥٧٢٧٧	١٩١٨٩٩١	٣٣٠٤٧	٨٦٣٤٣٢٤
١٩٤٠	٤٢٢٢٩٧٣	٢٥٨٧٨١١	١٦٢٦٦٨١	٦٩٢٣٤	٨٥٠٦٦٩٩
١٩٥٠	٤٣٠٧٠٤٦	٣٢٦٣١٦٠	١٥٦٦٩٧٢	٨٦٦١٧	٩٢٢٣٧٩٥

وبمراجعة هذا البيان يتضح أن المزروعات فى جملتها زادت خلال الخمسين سنة الماضية بنحو مليونين من الأفدنة .

وكانت هذه الزيادة فى ناحية الحاصلات الصيفية ، أكثر منها فى ناحية حاصلات المواسم الأخرى . فإن الزراعة الشتوية لم تتجاوز زيادتها فى مجموعها ٣٠٠,٠٠٠ فدان . أما الزراعات الصيفية فقد تدرجت الزيادة فيها حتى بلغت اليوم ١,٦٠٠,٠٠٠ فدان . أو أقول بمعنى آخر إنها بلغت ضعف مساحتها سنة ١٩٠١ ، وخص القطن أكبر نصيب من هذه الزيادة .

أما الزروع النيلية فقد احتفظت بمستواها من ناحية المساحة ، فمساحتها عام ١٩٠١ كمساحتها هذا العام ، أى ١,٥٦٦,٠٠٠ فدان . غير أنها تجاوزت هذا الرقم فى بعض السنوات ، فزادت عن المليونين من الفدادين .

المساحات المزروعة في مواسم الزراعة المختلفة
من سنة ١٩٠١ الى ١٩٥٠

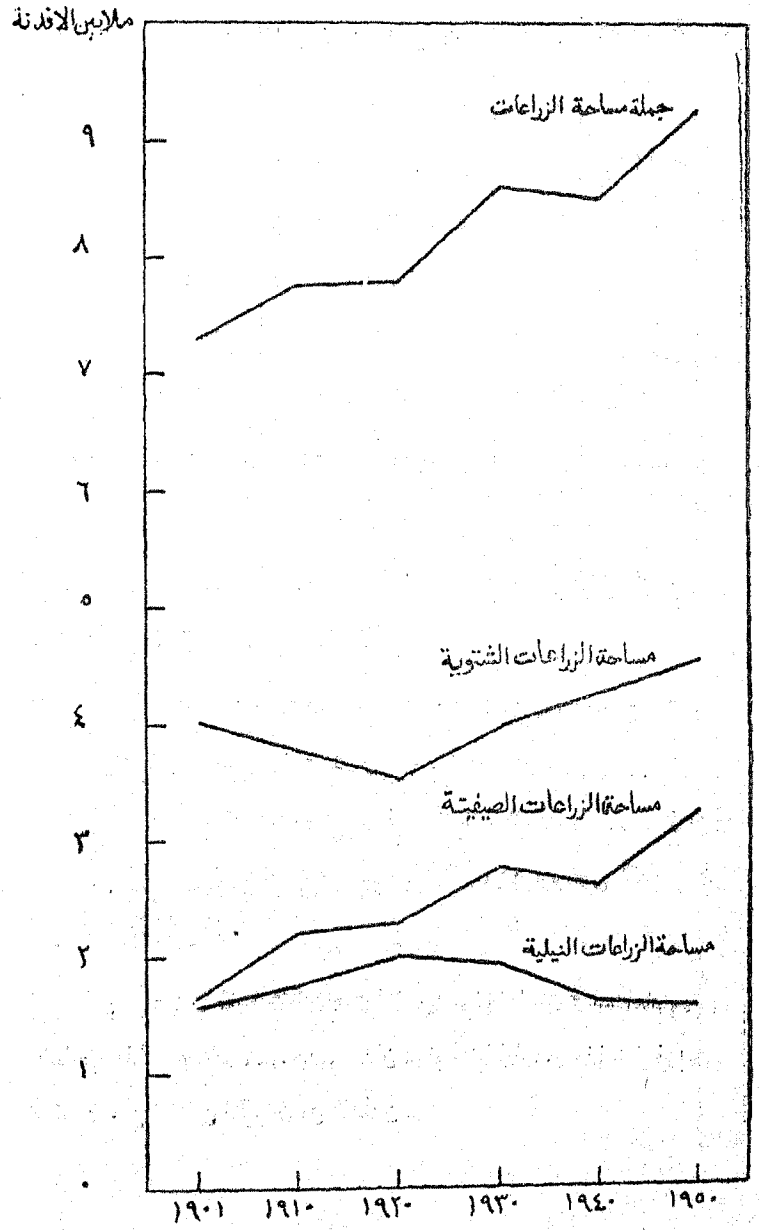

ويلاحظ انكماش فى مساحة الشعير والفول . فقد كانت مساحة الشعير سنة ١٩٠١ ٥٦٨,٠٠٠ فدان ، فنقصت إلى ١٦٨,٠٠٠ فى سنة ١٩٤٨ . وكانت مساحة الفول ٦٦٠,٠٠٠ فدان فنقصت إلى ٣٥٦,٠٠٠ فدان .

كذلك اتسعت مساحة الكتان حوالى سنة ١٩٤٢ ، فبلغت فى هـــذه السنة ٥١,٥٧٥ فداناً ، ولكنها هبطت سنة ١٩٤٥ ، ونزل رقمها إلى ٤,٨٣٩ فداناً فى سنة ١٩٥٠ .

وقد أخذت زراعة البطاطس تتسع بعد سنة ١٩٢٩ ، فكانت مساحتها فى العام المذكور ٤,٠٠٠ فدان ، فبلغت عام ١٩٤٨ (٤٣,٠٠٠) فدان .

وتطرد الزيادة فى مساحة الجنايين والخضر ، وكانت مساحة البساتين ٢٠,٠٠٠ فدان سنة ١٩٠١ ، فبلغت سنة ١٩٥٠ (٨٦,٦١٧) فدانا .

غلة الحاصلات :

كان من أثر الجهود التى بذلت فنياً لتحسين الإنتاج الزراعى أن ارتفعت غلة الفدان لعدة حاصلات ، فأصبحت مرتبتنا فى العالم ، الأولى فى متوسط غلة الفدان من القطن ، والثانية فى الذرة الشامية ، والثالثة فى الأرز والقصب ، والسادسة فى القمح . كما يتضح من البيان التالى :

متوسط محصول الفدان من المحاصيل الرئيسية فى مختلف ممالك العالم

القطن (شعر)		القمح		الذرة الشامية		الأرز		قصب السكر	
أسماء الممالك	متوسط محصول الفدان فى ١٩٤٧	أسماء الممالك	متوسط محصول الفدان فى ١٩٤٧	أسماء الممالك	متوسط محصول الفدان فى ١٩٤٧	أسماء الممالك	متوسط محصول الفدان فى ١٩٤٧	أسماء الممالك	متوسط محصول الفدان فى ١٩٤٦
	قنطار		إردب		إردب		إردب		قنطار
« مصر »	٥،٠٨	هولنده	٦،٢١	الأرجنتين	٧،٣١	أسبانيا	٧،١٣	هاواى	١٤٩٦
بيرو	٤،٧٢	سويسرا	٥،٧٥	« مصر »	٦،٢٣	إيطاليا	٦،٥٥	بيرو	١٠٦٢
السودان	٢،٩٣	بريطانيا	٥،٤٢	الولايات المتحدة	٥،٣٩	« مصر »	٥،٤٨	« مصر »	٦٥٥
المكسيك	٢،٨٩	إيرلندا	٤،٧٧	إيطاليا	٤،٧٠	اليابان	٥،٤٣	جزائر الهند الغربية	٥٩٦
الولايات المتحدة	٢،٨٠	بلجيكا	٤،٤٤	هنغاريا	٤،٦٦	البرتغال	٤،٥٦	انجولا	٥٦٨
نيجيريا	٢،٦٢	« مصر »	٤،٢٧	الصين	٤،٠٦	بيرو	٣،٩٥	بورتوريكو	٥٢٣
تركيا	٢،٣٦	الأرجنتين	٤،٢٣	فنزويلا	٣،٩٢	الصين	٣،٥٤	المكسيك	٤٦٥
إيران	١،٩١	ألمانيا	٤،٢٠	البرازيل	٣،٨٨	الولايات المتحدة	٣،٣٤	جزائر روكيا	٤١١
هايتى	١،٨٨	السويد	٣،٨٢	أسبانيا	٣،٨٠	كوريا	٣،٢٣	الولايات المتحدة	٤٠٦
الأرجنتين	١،٧٤	شيلى	٣،٨١	كولومبيا	٣،٧٢	المكسيك	٢،٨٢	كوبا	٣٦٢
كوريا	١،٤٦	الولايات المتحدة	٣،٤٧	بيرو	٣،٧١	جزائر الهند الشرقية	٢،٢٩	كوستاريكا	٣٥٤

سوريا	١،٣٤
البرازيل	١،٣١
باراجواى	١،٢٣
الهند والباكستان	١،١٩
الكونغو البلجيكية	١،١٩
تانجانيقا	١،٠٨
موزانبيق	٠،٩٧
أفريقيا الاستوائية الفرنسية ...	٠،٩٦
العراق	٠،٩٢
أوغندا	٠،٦٣
انجولا	٠،٦٢

استراليا	٣،٠٤
إيطاليا	٢،٩١
الصين	٢،٨٨
تشيكوسلوفاكيا	٢،٨٦
فرنسا	٢،٧٠
كندا	٢،٦٥
باراجواى	٢،٦٠
هنغاريا	٢،٤٦
تركيا	٢،١٨
رومانيا	٢،١٦
أسبانيا	٢،١٥
بلغاريا	٢،٠٣
بولاندا	١،٩٧
اليونان	١،٩٢
الهند والباكستان	١،٦٤
اتحادجنوب أفريقيا	١،٤٣

رومانيا	٣،٦٨
كينيا	٣،٥٣
اليونان	٣،١٧
بلغاريا	٣،٠٩
تركيا	٢،٩٨
هندوراس	٢،٨٠
كوبا	٢،٦٨
الفيليبين	٢،٣٠
جزائر الهند الشرقية	٢،٢٩
فرنسا	٢،٢٨
الهند والباكستان	٢،١١
البرتغال	٢،١٠
المكسيك	٢،٠٥
اتحادجنوب أفريقيا	١،٦٥
مراكش	١،٤٩

الملايو	٢،١٦
بورما	٢،١٠
البرازيل	٢،٠٥
سيام	١،٨٤
الهند والباكستان	١،٨٠
العراق	١،٧٦
مدغشقر	١،٧٣
إيران	١،٧٢
الفيليبين	١،٦٠
الهند الصينية	١،٥٦
سيلان	٠،٨١

البرازيل	٣٤٧
موزانبيق	٣٤٣
جزائر فيجى	٣٣٩
اكوادور	٣٢٨
باراجواى	٢٧٦
الهند الصينية	٢٧٠
اتحادجنوب أفريقيا	٢٦٤
جزائر يونيون	٢٣٩
موريشيس	٢١٥
ترينداد وتوباكو	٢٠٨
جزائر الفيليبين	٢٠٨

وقد اختلف متوسط غلة الفدان للحاصلات المختلفة عندنا باختلاف العوامل التى تؤثر فى المحصول باختلاف السنوات . وفيما يلى بيان عن متوسطات المحاصيل المختلفة لدينا ، وتطوراتها ، وأقصى متوسط بلغته فى سنة من السنوات :

الحاصلات الرئيسية	الوحدة	متوسط السنين من ١٩١١ إلى ١٩١٥	متوسط السنين من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩	متوسط السنين من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤	متوسط ٤٩ - ٥٠	أقصى متوسط	
						السنة	المتوسط
القمح	إردب	٤٫٨١	٥٫٩٠	٤٫٨٩	٥٫٢٢	١٩٣٩	٦٫١٥
الشعير	«	٥٫٥٥	٧٫٢٩	٦٫٦٣	٦٫٧٠	١٩٣٩	٧٫٥٥
الفول	«	٤٫٧٦	٤٫٨٥	٤٫٩٥	٤٫٢٩	١٩٣٩	٥٫١٣
الحلبة	«	٣٫٤٣	٣٫٦٢	٣٫٨٢	٣٫٧٣	١٩٤١	٤٫٠٩
العدس	«	٣٫٩٦	٤٫٣٤	٤٫٥٥	٤٫٠٤	١٩٣٩	٤٫٨٤
البصل	قنطار	١٥٣	١٥٨	١٥٣	١٤٦	١٩٣٩	١٧١
القطن (الشعر)	«	٤٫١٧	٥٫٢١	٥٫٣٥	٤٫٦٦	١٩٤٨	٦٫١٧
القصب	«	٦٢٨	٧٦٠	٦٣٧	٦١٤	١٩٣٤	٧٨٧
الذرة الشامية النيلية	إردب	٦٫٨٩	٧٫٤٥	٥٫٨٠	٦٫١٩	١٩٣٥	٧٫٦٧
الذرة الرفيعة الصيفية	«	٩٫٥٧	١٠٫٤٦	٨٫٤٦	٨٫٣٤	١٩٣٥	١١٫٥٧
الأرز الصيفى	ضريبة	١٫٢٣	١٫٦٦	١٫٣٦	١٫٨٤	١٩٥٠	١٫٩٠

ومن أوضح التطورات الأخيرة فى غلة الحاصلات زيادة غلة الأرز فى السنوات الأربع الأخيرة ، نتيجة للإقبال على تسميده والعناية بخدمته ، مراعاة لارتفاع أسعاره .

الميزانية القابلة أو سياستنا الزراعية

إن البيانات التى تفضلتم بالاستماع إليها لتدلى إلينا بالخطة التى يقع على كاهل رجال النصف الأخير من هذا القرن انتهاجها . وإنى ألخص هذه الخطة فيما يلى :

التوسع الزراعى :

لا يتمشى التوسع الزراعى عندنا مع زيادة السكان ، فقد تضاعف عدد سكان القطر ، ولم يزد الزمام المزروع بأكثر من ١٧ ٪ ، كما لم تزد مساحة الحاصلات .

متوسط محصول الفدان من المحاصيل الرئيسية

١٩١١ـ ١٩١٥ و ١٩٣٥ـ ١٩٣٩ و ١٩٤٠ـ ١٩٤٤ و ١٩٤٩ـ ١٩٥٠

القطن

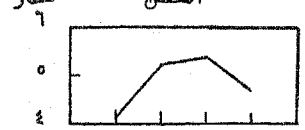

القمح

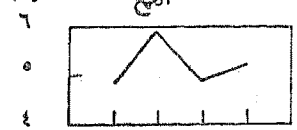

القصب

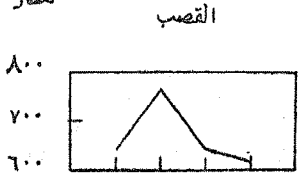

الشعير

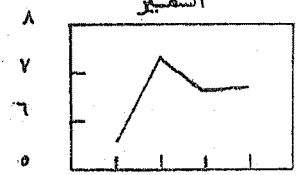

الذرة الشامية النيلية

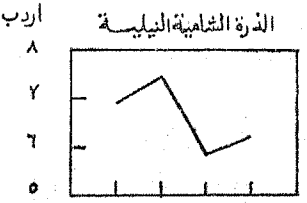

الفول

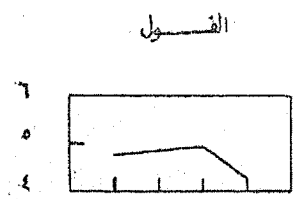

الذرة الرفيعة الصيفية

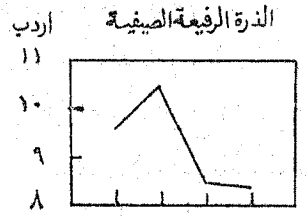

العدس

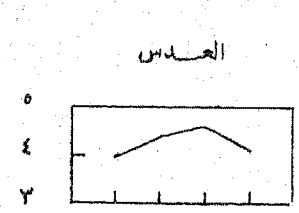

الارز الصيفى

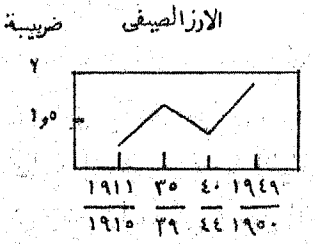

البصل

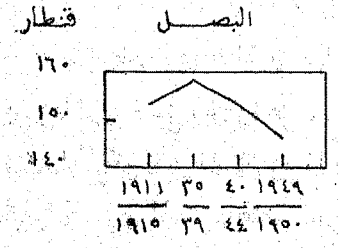

عامة بأكثر من ٣٦ ٪ .

وفيما يلى بيان بالتطور فى التعداد ، وفى الزمام المزروع ، ومساحة الحاصلات :

السنوات	عدد السكان	الرقم النسبى	الزمام المزروع	الرقم النسبى	مساحة الحاصلات	الرقم النسبى
سنة	بالألف نفس	٪	بالألف فدان	٪	بالألف فدان	٪
١٨٩٧	٩٧١٥	١٠٠	٥٠٤٧	١٠٠	٦٧٦٤	١٠٠
١٩٠٧	١١٢٨٧	١١٦	٥٤٠٣	١٠٧	٧٦٦٢	١١٣
١٩١٧	١٢٧٥١	١٣١	٥٣١٩	١٠٥	٧٦٨٦	١١٤
١٩٢٧	١٤٢١٨	١٤٦	٥٥٤٤	١١٠	٨٦٦١	١٢٨
١٩٣٧	١٥٩٣٣	١٦٤	٥٢٨١	١٠٥	٨٣٥٨	١٢٤
١٩٤٧	١٩٠٨٩	١٩٦	٥٧٦١	١١٤	٩١٦٧	١٣٦

ويرى من هذا البيان أن زيادة الأرض الزراعية لا تتمشى مع الزيادة المطردة فى عدد السكان ، تلك الزيادة التى يرفع من نسبتها تقدم العناية بالصحة ورفع مستوى المعيشة ، كما أن الأرض الزراعية ينالها النقص المتتالى بما تشغله منها الترع والمصارف والطرق الزراعية والمنافع العامة الأخرى ومبانى المدن والمصانع وما إلى ذلك . لهذا وجب ألا يدخر جهد فى سبيل استزادة أرض الزراعة . والواقع أن كل شبر من الأرض يضاف إلى أرض الزراعة إنما هو كسب للبلاد فى رأس مالها الثابت غير القابل للنقل . ويجب وضع حد لتعدى مبانى المدن والمصانع على أرض الزراعة . وتحويل ذلك إلى الأراضى الصحراوية الواسعة ما أمكن ذلك .

ومشروعات الرى الحالية بقى منها فى عام ١٩٥٠ مساحة قدرها ١,٥٠٠,٩٠٠ فدان يعوزها الرى الصيفى ، علاوة على ٦٨٠,٠٠٠ فدان يستمر ريها رى الحياض . وهذه المساحات يمكن تدبير الماء اللازم لها بمشروعات أعالى النيل . غير أن تحويل الحياض الباقية إلى الرى المستديم يقتضى التريث حتى يمكن وضع الخطط التى تكفل انتقاء الفيضانات العالية . كما أن هناك مشروعاً يقضى بالاحتفاظ بها فى وضعها الحالى ،

الرقم النسبى

للزمام المزروع ومساحة الحاصلات وعدد السكان

فى السنوات ١٩٠٧ و ١٩١٧ و١٩٢٧ و ١٩٣٧ و ١٩٤٧

بالنسبة لما كانت عليه فى سنة ١٨٩٧

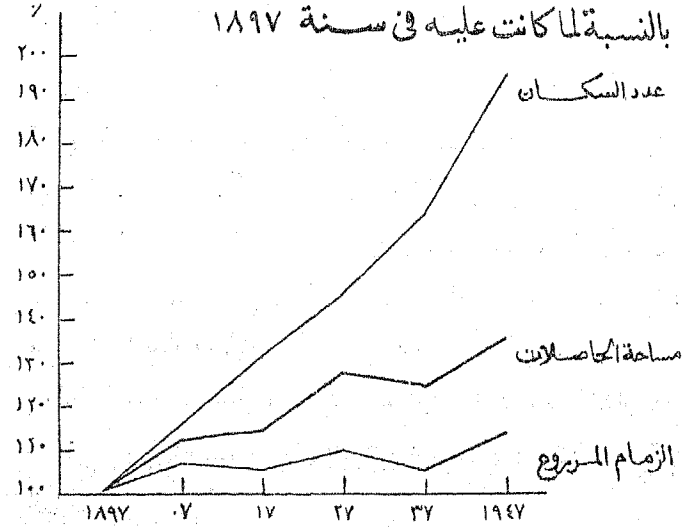

مع ريها صيفياً بمياه الآبار الجوفية بواسطة طلمبات ترفع الماء من باطن الأرض ، فتتيسر بذلك الإفادة بها فى اتقاء شر الفيضانات العالية . وهى بمقتضى هذا المشروع لا تحتاج إلى المصارف التى تستلزمها إذا ما رويت رياً صيفياً مستديماً من الترع .

ويتضح مما تقدم أن الحد الذى يمكن أن تصل إليه مساحة أراضينا التى تروى من النيل وما يتصل به من مشروعات هو سبعة ملايين ونصف مليون فدان . وفى تقدير بعض المتفائلين أنه يمكن الوصول بهذه المساحة إلى ثمانية ملايين وثلث مليون فدان . وهذا القدر لا يتعدى ٣٪ من مجموع مساحة القطر المصرى .

وهناك مساحات محدودة فى الواحات ، وفى منطقة مريوط وشبه جزيرة سينا ، تزرع اعتماداً على مياه الأمطار والآبار . وبدئ فى شبه جزيرة سينا بمشروع لخزن مياه الأمطار ، التى يتكون منها فى الوقت الحاضر سيل شديد ، وتضيع فى البحر الأبيض المتوسط ، لينتفع بها فى الزراعة بهذه المنطقة . ولاشك أن عمران هذه المناطق ، وحاجة البلاد إلى استزادة مساحة أراضيها الزراعية ، مما يقضى بالإفادة من مياه الأمطار والآبار لزراعة أكبر مساحة ممكنة بهذه الجهات . وهذا يقضى بدراسة طبيعة هذه المناطق ، وما يلزم لعمرانها ، والإفادة من اختبارات الإيطاليين فى حفر آبار زائدة العمق ، يقال إنهم توصلوا بها لرى مناطق صحراوية بمستعمراتهم السابقة بأفريقيا .

استصلاح الأراضى :

مما يؤخذ على مشروعات الرى أنها تقدمت عن مشروعات الصرف ، وترتب على ذلك ضعف الإنتاج فى مساحات شاسعة . وقد أصبح من المسلم به أن مشروعات الرى يجب أن تتمشى معها فى وقت واحد مشروعات للصرف ، حتى لا يترتب عن الرى المستديم إضرار بالأرض . وقد وضعت وزارة الأشغال برنامجاً لرفع مياه الصرف بالآلات لشمال الدلتا ، وهذا البرنامج يؤدى إلى استصلاح نصف مليون فدان حتى عام ١٩٧٥ ، أى بواقع ٢٠ ألف فدان فى السنة .

ولوحظ أن الأراضى التى تنتفع بالمصارف الحالية لا تتجاوز ٣٠٪ من المساحة

التى صممت هذه المصارف لخدمتها ، وذلك بسبب تقصير مالكى هذه الأراضى فى إنشاء مصارف تصل أرضهم بالمصارف العامة . وقد تنبهت وزارة الأشغال لعلاج ذلك ، وأجرت فى ذلك اختبارين : أحدهما بإنشاء مصارف ثانوية ، وقد بلغت نفقات إنشائها بأسعار ما قبل الحرب جنيهين ونصفا للفدان الواحد ، ولوحظ أن هذه المصارف تقتطع ١٠٤ ٪ من مساحة الأرض ، وأنها تحتاج إلى الصيانة المستمرة . والثانى بإنشاء المصارف المغطاة ، واستعملت فى ذلك برابخ من الأسمنت ، قطرها بوصتان للمصارف الحقلية ، وثمانى بوصات للمصرف الرئيسى . وقد بلغت نفقاتها بأسعار ما قبل الحرب ١٠ جنيهات للفدان ، وأدى استعمالها إلى زيادة غلة فدان القطن بمقدار قنطار ، وفدان القمح بمقدار إردب . لهذا فإن نفقات إنشائها لا تعد باهظة ، وفائدتها جزيلة فى المناطق المكتظة بالسكان كمديرية المنوفية لصغر مساحة الحيازات . غير أن إنشاء هذه المصارف المغطاة يقتضى الزيادة فى انحدارها لتكون فائدتها أوفى ، وهذا يستلزم تخفيض مستوى المصارف العامة عما هى عليه فى الوقت الحاضر . ووزارة الأشغال ما زالت تدرس المشروع اللازم لإنشاء المصارف الثانوية ، وتحصيل نفقات ذلك من الممولين على ٢٠ قسطاً سنوياً مع دفعهم نفقات الصيانة كذلك سنوياً .

وتمتلك الحكومة مساحات واسعة تحت الاستصلاح ، وهى تسير فى ذلك بقدر ما يربط فى ميزانية الدولة من المال لهذا الغرض . ولا يقف استصلاح الأرض بمقتضى النظريات الحديثة عند حد علاجها حتى تستزرع ، إنما يجب أن يكون الإصلاح شاملا جامعاً لإنشاء الطرق اللازمة للمواصلات ومياه الشرب ووسائل العمران على اختلافها . وقد وضعت الحكومة برنامجاً لتمليك الأراضى المستصلحة إقطاعيات لخريجى المعاهد الزراعية وصغار المزارعين . وهى سياسة حكيمة يجب أن يصحبها التشريع أو النظام الذى يكفل نقل الزراع من الجهات المزدحمة بهم إلى مثل هذه الأراضى . غير أننا نسير فى استصلاح الأراضى الحكومية ببطء ، والواجب ألا تعتبر الحكومة استصلاح الأراضى مجرد عملية اقتصادية تراعى فائدتها المادية . فإن للإصلاح أهمية فى رفع مستوى التغذية للشعب ، وتحسين الحالة الصحية

للإنسان والحيوان ، وتشغيل الأيدى العاملة ، وغير ذلك من فوائد اجتماعية وسياسية عظيمة القدر .

الملكية الزراعية:

أوضحنا عند الكلام عن حالة الملكية الزراعية وتطورها أن الملكيات الكبيرة تكاد تقف عند حد فى عددها ومساحتها ، بينما الملكيات الصغيرة التى تقل عن الخمسة أفدنة ـ وخاصة تلك التى تقل عن الفدان ـ تزداد إزدياداً مطرداً ، ومعنى هذا أن الملكية الزراعية آخذة فى التفكك ، ونظراً لأن الملكيات المتناهية فى الصغر لا تعد اقتصادية ، لهذا يجب النظر فى وضع حد لهذا التفتت ، وتعيين الوحدة الزراعية غير القابلة للتجزئة ، ووضع حد لاتساع الملكية . وكذلك يجب توحيد الملكيات الصغيرة المشتتة ليمكن النهوض بإنتاجها .

رفع مستوى الإنتاج:

قد تبين ما كان للبحوث الفنية من أثر فى النهوض بإنتاجنا الزراعى . وآسف لأن الحاصلات المختلفة لم تلق العناية التى نالها القطن ، وتجب زيادة العناية بالبحوث المرتبطة بها ، وعدم التقتير فى المال اللازم لها ، مع إنشاء معاهد خاصة لكل من الحاصلات الرئيسية منها فى مناطق الإنتاج ، بأن ينشأ معهد لبحوث الأرز فى شمال الغربية ، يعمل فيه النباتى والزراعى والحشرى والكيميائى . وآخر لبحوث القصب بالوجه القبلى على النحو سالف الذكر . وثالث لبحوث الأشجار الحامضة فى وسط أهم مناطق إنتاجها بالقليوبية وهكذا . وإيجاد هذه المعاهد فى مناطق الإنتاج يؤدى إلى التعمق فى البحث ، والتفرغ له ، وسهولة إفادة الزراع من نتائج البحوث ، والإنتفاع بخبرة المختصين منهم . كما أن الجمع بين الفنيين المشتغلين فى البحث المرتبط بمحصول ما من وجهات مختلفة فى صعيد واحد يؤدى إلى التوفيق بين جهودهم ، فيكون عملهم أوفى وأدق .

خفض نفقات الإنتاج :

تؤدى الجهود التى تبذل فى تحسين بذور الزراعة ، ورفع غلة الفدان ، وتحسين تصريف المحصول ، إلى خفض نفقات إنتاج الوحدة من المحصول . وهذا التخفيض ضرورى إذا ما أردنا لحاصلاتنا رواجاً بالأسواق الأجنبية بوجه خاص . وتزداد الحاجة إليه بازدياد التقدم الصناعى فى البلاد ، وارتفاع مستوى المعيشة ، مما تترتب عليه زيادة أجرة اليد العاملة فى الزراعة .

ويعدّ من أحدث تطورات الزراعة فى العالم فى الوقت الحاضر استعمال الآلات الميكانيكية فى خدمتها ، وما أسميه « بميكنة الزراعة » واستعمال هذه الآلات يؤدى إلى نقص نفقات الإنتاج ، كما أنه يساعد على تأدية العمليات الزراعية فى أقصر وقت ، فيتسنى بذلك القيام بهذه العمليات فى أنسب مواعيدها . ويجب التغلب على الصعوبات التى تعترض انتشار المفيد منها ، ودراسة التعديلات الواجب إدخالها لتكون أكثر ملاءمة لأحوالنا المحلية مع وضع النظام الذى يكفل للزارع الصغير الانتفاع منها .

ولا تقتصر التعديلات الواجب إدخالها فى الآلات الزراعية على الآلات الميكانيكية منها ، بل إن أبسط الآلات اليدوية تحتاج إلى التهذيب ، الذى يقتضى دراسة الصلة بين الجهد الذى يبذله العامل والعمل الذى تؤديه الآلة حتى يأتى هذا الجهد بأوفى نتيجة ، فطول يد الفأس مثلا يجب أن يتناسب مع طول العامل ، وثقل رأس الفأس كذلك يجب أن يختلف باختلاف طبيعة الأرض التى تعزق . وقد زرت فى إحدى سياحاتى بشيكوسلوفاكيا معهداً خاصاً بهذه الدراسات كانت لمشوراته فائدة عملية ، وهى ناحية لم تنل بعد كل عنايتنا .

ومما يؤدى إلى خفض نفقات الإنتـــاج : تحسين طرق المواصلات ، ونقل الحاصلات . ولا يخفى ما يجده زراع البصل فى الوجه القبلى من صعوبة نقل المحصول المعدّ للتصدير من بلادهم إلى الاسكندرية .

المزروعات التى نزرعها :

لقد فرضت الحكومة فى السنوات الأخيرة قيوداً لما يجب الاتساع فى زراعته ،

وما يجب الإقلال منه . وكان هذا الإجراء مؤقتاً ، استدعته الظروف الاقتصادية التى نجتازها ، فإذا ما خرجنا من هذه الظروف . واستقرت أحوال العالم ، أجاز إطلاق الحرية للزراع فى انتخاب ما يزرعون . غير أنه من المفيد أن نعلم أن سهولة المواصلات بين الأقطار المختلفة جعلت العالم وحـــدة تتأثر فيها منتوجات كل قطر بما ينتجه القطر الآخر .

لهذا فإن السياسة الاكتفائية — التى تقضى بأن يزرع كل قطر ما يكفى لحاجة بلاده — إنما هى سياسة تتبع فى أوقات الحروب والأزمات ، ولا يمكن اتباعها فى الأحوال العادية ، فواجبنا أن ننتج المنتوجات اللازمة لرفع مستوى التغذية للشعب مما لا يسهل الحصول عليه من خارج القطر كالخضر والفاكهة ومنتوجات الحيوان والدواجن ، ونزرع إلى جانب ذلك الحاصلات التى تمتاز عن حاصلات البلاد الأخرى بجودة الصنف ، أو رخص الإنتاج ، أو موعد النضج . وإلى جانب ذلك نزرع الحاصلات التى لا غنى عنها لانتظام الدورة الزراعية .

إننا كدنا نفقد الأسواق الأجنبية لبعض حاصلاتنا الثانوية بسبب قيود التموين. ويجب أن نرمى إلى سياسة بعيدة المدى ، ونعمل على الاستزادة من الحاصلات التى وجدت رواجا فى التصدير ويعد إنتاجها فى بلادنا اقتصاديا . فالبيض مثلا كان من صادراتنا الهامة ، وقد تناقص إنتاجه حتى نقص عن حد ما يلزم للاستهلاك المحلى ، وامتنع تصديره ، والبطاطس يروج تصديرها فى أوربا فى بعض أشهر السنة . ويجب تشجيع زراعتها للتصدير إلى جانب إيفاء حاجة البلاد . وهكذا الأمر فيما يختص بتصدير الفاكهة والخضر والأزهار وغيرها .

وقد تبين من بحوث مؤتمر صيانة الموارد الطبيعية الذى عقد فى أمريكا فى العام الماضى أن مساحة الغابات تتناقص فى العالم تناقصاً يخشى أن يترتب عليه نقص الأخشاب عن حاجة مختلف البلاد ، ويجب أن يدفعنا ذلك إلى التوسع فى زراعة الأشجار الخشبية واجراء التجارب التى تؤدى إلى إنتـــاج الخشب حتى يصلح للأغراض المختلفة التى يستعمل فيها .

دخل الزارع :

يتعرض الزارع إلى أزمات شديدة بسبب تقلب أسعار الحاصلات . فإنه بينما الصانع يعقد اتفاقات مع عملائه ، على أساسها يحدد إنتاجه ، ويتعرف أرباحه ، فان الزارع تلعب الطبيعة أكبر نصيب فى مقدار محصوله الذى قد يأتى ضعيفاً بسبب حالة الجو ، أو اشتداد فتك الآفات به ، ورغم ذلك تنخفض الأسعار بسبب نجاح المحصول فى البلاد الأخرى ، فلا يستطيع والحالة هذه أن يستعيض عن عجز المحصول بارتفاع أسعاره ، لهذا لم تر الحكومات المختلفة مفراً من التدخل لحماية الزراع من بخس أسعار حاصلاتهم فى مثل هذه الأزمات . ورأت بعض الحكومات ضرورة ضمان أسعار مجزية للزراع حتى يقبلوا على الزراعة باطمئنان . والواقع أن من أهم أهداف منظمة الأغذية والزراعة ضمان الأسعار المجزية للزارع ، غير المنهكة للمستهلك . وقد درست عدة مقترحات فى ذلك ، غير أن اتجاه الأمم المتحدة لإنشاء هيئة عالمية للاتجار ، عرقل خروج المشروعات من حيز التفكير إلى حيز التنفيذ ، ولم تنجح المنظمة إلا فى حالة اتفاقية القمح . وإلى أن يوضع نظام دولى يكفل حماية الزراع من تدهور أسعار الحاصلات ، فإن الحكومات يجب أن تحمل هذا العبء بأكمله .

وقد ارتفعت أسعار القطن دون غيره من حاصلاتنا . غير أن كل ارتفاع لابد أن يعقبه هبوط . وواجبنا الاحتفاظ بالقرش الأبيض لليوم الأسود ، وتكوين احتياطى للأزمات .

وقد كان دخل الزراع عام ١٩٤٥ بمعدل ٣٢ جنيهاً فى السنة للزارع الذى يعمل فى أرضه ، و١٢ جنيهاً للزارع الذى يعمل فى غير أرضه . ولاشك أن هذا الدخل ضعيف ، مما أوجب النظر فى وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة . وإننى شخصياً أرى أن هذا العلاج يعد علاجا للعوارض ، لا يستقصى أسباب المرض ، وتترتب عليه نتائج اقتصادية غير محمودة . والحل العملى يقضى بإنهاض الصناعة ، لتسحب

من العمال الزراعيين من يزيد على الحاجة فيها، وإيجاد صناعات ريفية يشتغل بها عمال الزراعة فى غير مواسم العمل الزراعى ، إذ أن متوسط أيام العمل للعامل الزراعى لا تتعدى ١٥٠ يوما فى السنة .

خاتمـــة

وإذا ما تيسر لرجال الشطر الثانى من هذا الجيل تحقيق ما نصبو إليه من التوسع الزراعى ، وتعجيل استصلاح الأراضى ، وتنظيم الملكية الزراعية بما يتفق مع مصلحة البلاد اقتصادياً واجتماعياً ، ورفع مستوى الإنتاج ، وخفض نفقاته ، وتنويع محصولاتنا ، وترويج تصديرها ، وزيادة دخل الزراع ، والعناية برفاهية الريف — فإن مصر لتحتل بذلك المكانة التى تليق بها . . . حقق الله آمالنا ..